

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزاري رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتبار المخاططة المالية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالي ٢٠٠٩

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص :

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والهيكل التنظيمي وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٩/١/٢٦

باعتبار المخاططة المالية (التقديرية) للغرفة عن العام المالي ٢٠٠٩ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٣/٢٧ :

**قرار:**

**ماده ١ - اعتماد المازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة مبلغ ٣٩٥٦٥٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وتسعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسة وسبعين جنيهاً لا غير) وجملة المدروفات التقديرية مبلغ ٢٢١٥٢٦٠ ج (فقط مليونان ومائتان وخمسة عشر ألفاً ومائتان وستون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ١٧٤١٢٤٠ ج (فقط مليون واحد وسبعمائة واحد وأربعين ألفاً ومائتان وأربعين جنيهاً لا غير) .**

**ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .**

تحريراً في ٢٠٠٩/٣/٢٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى